أثـر التـخـطـيـط الـسـلـيـم فـي تـغـطـيـة الـجـهـات الـخـاضـعـة لـجـهـاز الـرقـابـة

أن التوسع الذي شهده جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة خلال الأعوام الخمس الماضية منذ صدور قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١ والذي وسع في اختصاصات الجهاز والجهات المشمولة برقابته والأمر الذي حتم على الجهاز التوسع بإنشاء عدد من المديريات والدوائر بمختلف محافظات السلطنة ساهمت في زيادة الوعي لدى المواطنين بالدور المناط للجهاز في الحد من التجاوزات والعمل يداً بيد لحماية المال العام، كما كان للوحدات الرقابية التي تم إنشائها خلال الأعوام ٢٠١٢و٢٠١٣و٢٠١٤ و٢٠١٥م دور هام في مد التغطية الى عدد كبير من الأفرع والخاضعة لرقابة الجهاز وتقيمها عن كثف.

تعتبر البيانات الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز واحده من أهم البيانات التي يُعتمد عليها عند إعداد خطط الفحص السنوية للجهاز، وقد جاءت المادة (٢٠) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة محددا للجهات التي تخضع لرقابة الجهاز.

فاستهدفت خطة الفحص السنوية لعام ٢٠١٧ م عدد (٤٢) جهة من الجهات التي لم يسبق تنفيذ مهام بها وتضمنت على العديد من المواضيع منها تقييم أداء الاستثمارات الحكومية بقطاع الصناعات التحويلية ودراسة إجراءات إعادة هيكلة قطاع البنية الأساسية في عدد من الشركات الحكومية. بالإضافة إلى تقييم أداء بعض المديريات والمراكز ودوائر خدمات المراجعين وبعض الصناديق والهيئات ودراسة اجراءات إعادة هيكلة بعض الشركات وبعض القطاعات مثل قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية والاستثمارات في بعض الصناديق وفحص مدى كفاءة فعالية آليات تحصيل الرسوم. علاوة على تقييم اداء عمل الجهاز خلال خمس سنوات الماضية من خلال تقييم موضوعات الرقابة القطاعية للجهات الخاضعة.

يخضع لرقابة الجهاز حتى نهاية ديسمبر من عام ٢٠١٦م عدد (٥٤٠)جهة

- شكلت الجهات الرئيسية ما نسبته (٤٥٪) بعدد يبلغ (٢٤٥) جهة
- شكلت الجهات الفرعية ما نسبته (٥٥٪) بعدد يبلغ (٢٩٥) جهة

نسبة التغطية للجهات الرئيسية الخاضعة لرقابة الجهاز حتى ديسمبر ٢٠١٦

- الجهاز الإداري (١٠٠٪)، حيث تم تنفيذ مهام فحص في عدد (٤٥)جهة من أصل عدد (٤٥)
- الهيئات والمؤسسات العامة والشركات (٦٩٪)، تم تنفيذ مهام فحص في عدد (١٣٠)جهة من أصل عدد (١٨٨)
- أفرع الجهاز (٥٠٪)، حيث تم تنفيذ مهام فحص في عدد (٦)جهات من أصل عدد (١٢)جهة خاضعة

محمد بن سعيد النبهاني
مدير دائرة التخطيط

● تستهدف خطة الفحص السنوية لعام ٢٠١٧م عدد (٤٢)جهة من الجهات التي لم يسبق تنفيذ مهام بها

نسبة التغطية للجهات الفرعية الخاضعة لرقابة الجهاز حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦م

- الجهاز الإداري (٧٩٪)، حيث تم تنفيذ مهام فحص في عدد (١١)جهة من أصل عدد (١٤)جهة
- أفرع الجهاز (٦٩٪)، حيث تم تنفيذ مهام فحص في عدد (١٧٩)جهات من أصل عدد (٢٨١)جهة

عدد مهام الفحص المنفذة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٦م

- تنفيذ ما يزيد على ١٠٨٩ مهمة فحص صدر عنها عدد ١٢٧٨ تقريراً
- من المتوقع بأن تزيد لتصل عدد ١٣٦٨ تقريراً

عدد القضايا المحالة للإدعاء العام خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٦

- عدد القضايا ٢٢٣ قضية، حيث صدرت أحكام قضائية في ١٠١ قضية
- لا تزال ٣٦ قضية أمام المحاكم و ٣٠ مخالفة قيد التنسيق و البحث مع الادعاء العام

تـويـتـر الجـهـاز

جهاز الرقابة -عُمان @StateA...
قبولك للرشوة يدفعك القيام بعمل مخالف للقوانين والأنظمة من أجل تحقيق منفعة لشخص لا يستحقها وإضاعة حق من يستحقه، كافح الرشوة #الوطن_نزاهة
29 123 152

عامر المسروري
@almasroori1984
Replying to @StateAudit_Oman
@khalid2alrashdi
يا ليت تنحت هذه العبارة على جدار مدخل كافة الجهات الحكومية.

عماني ود عماني% @mm9161mm
صباح الخير
ممكن نبذه بسيطه عن الرقابه التي يقوم بها الجهاز في دوائر الدولة
1

جهاز الرقابة -عُمان @StateAu...
صباح النور بإمكانك الاطلاع على اختصاصات الجهاز على الرابط sai.gov.om/#Pages&PageID=3 الخاص بموقع الجهاز الإلكتروني
1 2 1

عماني ود عماني%
@mm9161mm
Replying to @StateAudit_Oman
شاكر لكم على هذا النشر الرايع
بإذن الله تعالى سوف أقرئ كل محتويات

جهاز الرقابة -عُمان @StateAu...
بين الحضور إلى العمل والانصراف منه ساعات معدوده، استثمرها بذكاء واصنع الإنجازات لتصبح موظفا ناجحا ومُجيداً في عمله #الوطن_نزاهة
8 44 74

asaad
@NameOman
Replying to @StateAudit_Oman
رساله جميله وموفقه، فعلا ما تراه العين من البعض يعتبر وقت العمل تسليه او كأنه إجبار وليس واجب وطني ورزق.

القيمة المضافة لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

منذ تاسسيه قبل عام ١٩٧٠ وحتى اليوم لعب جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة دوراً مهماً وفاعلاً في مسيرة التنمية في عمان جنباً إلى جنب مع باقي مؤسسات الدولة.

سعيد بن أحمد بن مالك المعولي
مدير عام المديرية العامة للرقابة على الهيئات والمؤسسات العامة

● ساهم الجهاز في دراسة مشاريع القوانين والأنظمة قبل صدورها وقدم الكثير من الدراسات لجهات الاختصاص لرفع كفاءة الأداء

والجهاز بدوره في الرقابة المالية والإدارية يعتبر أحد عناصر الإدارة التي لا غنى عنها في تصحيح الانحرافات وتقويم الأداء في المعاملات المالية والإدارية ، من خلال ما اناط به القانون من اختصاصات وصلاحيات تهدف الى حماية الأموال العامة والتحقق من تنفيذ القوانين واللوائح والنظم والقرارات وتجنب وقوع تضارب المصالح والمخالفات المالية والإدارية وبيان أوجه النقص والقصور في التشريعات وتقييم أداء الجهات الخاضعة والكشف عن أسباب القصور في الأداء والإنتاج وتحديد المسؤولية ومتابعة تنفيذ الأوامر السامية.

ولتحقيق ذلك منح المشرع الجهاز الصلاحيات والاختصاصات التي تؤهلة القيام بالدور المنوط به.

وخلال مسيرة النهضة المباركة حقق الجهاز أهدافه بكفاءة وفاعلية في العمل على تصحيح إجراءات الدورة المستندية في المعاملات المالية والإدارية بالجهاز الإداري للدولة بما فيه الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تملك الحكومة أكثر من ٤٠٪ رأسمالها أو تلك التي منحت امتياز أو إدارة مرفق عام.

كما أوصى بتعديل كثير من التشريعات المتصلة بذلك وساهم في دراسة مشاريع القوانين والأنظمة قبل صدورها وقدم الكثير من الدراسات لجهات الاختصاص لرفع كفاءة الأداء بتحديث القوانين السارية وسد ثغرات القوانين وبحث الشكاوى التي تصله من مختلف المصادر.

كما ساهم الجهاز في تدريب وتأهيل وصقل مهارات موظفي الجهاز الإداري للدولة من خلال فرق الفحص المنتشرة في مختلف الوحدات الخاضعة او من خلال التدريب النظري او من خلال تقديم الاستشارات.

ولبسط رقابة الجهاز على الجهات الخاضعة تم تعديل وتعزيز قانون الرقابة ومنح اعضائه صفة الضبطية القضائية والحصانة.

وتم فتح ستة فروع جديدة وزيادة الكادر البشري ، وتكثيف التأهيل والتدريب لاعضاء وموظفي الجهاز وتوقيع اتفاقيات التعاون مع الأجهزة النظيرة والمنظمات الدولية ، واعتماد وتحديث أدلة الفحص وتغيير آلية ومنهجية الفحص واستخدام التقنيات والأدوات الحديثة وتعزيز جوانب التوعية والإعلام وغيرها من الأمور التي نقلت أداء الجهاز نقلة نوعية ساهمت في تقديم قيمة مضافة لعمله انعكست اثارها في تحسين الأداء بكثير من الجهات الخاضعة وعززت مبدأ الشفافية ودعمت جانب المسائلة ورفع مستوى التنظيم المؤسسي لتلك الجهات.

وكغيره من مؤسسات الجهاز الإداري للدولة فإن الجهاز يعمل بصمت مع باقي جهات الاختصاص لنفاذ القانون في المخالفات التي تشكل شبهة او جريمة جنائية.

وكجانب استثماري التي يحققها سنويا للخزانة العامة مقارنة بالموازنة المرصودة له فضلا عن الجوانب الوقائية التي تمثل خطا دفاعيا مهما لمنع هدر الأموال العامة.

ومنذ قيام الجهاز في عام ٢٠١٤ بمهمة متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، قام الجهاز باتخاذ خطوات حثيثة لمتابعة تنفيذ متطلبات الاتفاقية ووضع الأسس التشريعية والاليات اللازمة للقيام بالدور المطلوب من خلال الفريق المشكل مع الوحدات الحكومية ذات الصلة والفريق الداخلي بالجهاز ، بهدف تعزيز المتطلبات وتحسين مراكز السلطنة في مؤشرات مدركات الفساد والمساهمة في رفع مركز السلطنة في مؤشر التنافسية العالمية.